

ظريبة  
القيمة  
المضافة

VAT

# الدليل الإرشادي الخاص بالأصول الرأسمالية

ديسمبر 2018

النسخة الأولى

VAT.GOV.SA

@SaudiVAT | 19993

## المحتويات

<b>1</b>	<b>المقدمة</b>	<b>4</b>
1.1	تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	4
1.2	الهيئة العامة للزكاة والدخل	4
1.3	ما هي ضريبة القيمة المضافة؟	4
1.4	هذا الدليل الإرشادي	5
<b>2</b>	<b>التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية</b>	<b>6</b>
<b>3</b>	<b>النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة</b>	<b>8</b>
3.1	من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟	8
3.2	التسجيل الإلزامي	8
3.3	التسجيل الاختياري	9
<b>4</b>	<b>المفاهيم الأساسية للأصول الرأسمالية</b>	<b>10</b>
4.1	ما هي الأصول الرأسمالية؟	10
4.2	قيمة شراء الأصول الرأسمالية	11
4.2.1	التحسينات على الأصول الرأسمالية القائمة	11
4.3	توريد الأصول الرأسمالية	12
4.3.1	بيع المركبات المقيدة	12
4.4	التصرف في الأصول الرأسمالية	13
<b>5</b>	<b>خصم ضريبة المدخلات</b>	<b>14</b>
5.1	أحكام عامة	14
5.2	الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات	14
5.3	مبادئ خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية (عند الشراء الأول للأصول)	15
<b>6</b>	<b>تعديل استخدام الأصول الرأسمالية</b>	<b>17</b>
6.1	نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة	17
6.2	فترات التعديل	18
6.3	تعديل قيمة ضريبة المدخلات المخصومة	19
6.4	الأصول الرأسمالية التي لم يتغير استخدامها خلال فترة اثني عشر شهراً	23
6.5	التعديل الدائم: بيع الأصل	23
6.6	الأصل الذي لم يعد يستخدم لأغراض خاضعة للضريبة	24
<b>7</b>	<b>خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية المملوكة عند التسجيل لضريبة القيمة المضافة</b>	<b>26</b>
7.1	الأصول الرأسمالية المادية (السلع)	26
7.2	الأصول الرأسمالية غير المادية (الخدمات)	26
7.3	احتساب الخصم	27
<b>8</b>	<b>الالتزامات الضريبية</b>	<b>28</b>
8.1	إصدار الفواتير	28
8.2	تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة	28
8.3	حفظ السجلات	29
8.4	شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة	29

29	.....	تصحيح الأخطاء السابقة	8.5
30	.....	<b>الغرامات</b>	<b>9</b>
31	.....	<b>طلب إصدار قرار تفسيري</b>	<b>10</b>
32	.....	<b>الاتصال بنا</b>	<b>11</b>
32	.....	<b>الأسئلة الشائعة</b>	<b>12</b>

## 1. المقدمة

### 1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدّقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون الخليجي»). بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/51) وتاريخ 1438/5/3 هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة») واستنادًا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2 هـ («نظام ضريبة القيمة المضافة»)، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14 هـ («اللائحة التنفيذية للنظام»).

### 1.2. الهيئة العامة للزكاة والدخل

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (قد يشار إليها لاحقًا بـ «الضريبة» ما لم يقتض السياق خلاف ذلك)، في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضًا بصلاحيه فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

### 1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة.
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات -إن وجد- عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة.

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 5% (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 5% التي حصلوا عليها أو المستحقة لصالحهم من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم توريدها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ **ضريبة المخرجات**.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ **ضريبة المدخلات**.

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa).

## 1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجّه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً والخاضعين لضريبة القيمة المضافة. تكمن أهمية هذا الدليل في تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية ومساعدة الخاضعين للضريبة على فهم المعاملة الضريبية للأصول الرأسمالية.

وحيث أن هذا الدليل يمثل رؤية الهيئة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام؛ يعتبر هذا الدليل بمثابة دليل إرشادي لا يتضمن أو يهدف إلى أن يشمل على جميع المواد المتعلقة بالأصول الرأسمالية في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. ويعتبر هذا الدليل غير ملزم للهيئة أو لأي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة ولا يمكن الاعتداد به أو الاستناد عليه بأي طريقة كانت.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa) والذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

## 2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

**التوريدات الخاضعة للضريبة:** تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة بأنها «التوريدات التي تفرض عليها الضريبة وفقاً لأحكام الاتفاقية، سواء بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر بالمائة. وتخصم ضريبة المدخلات المرتبطة بها وفقاً لأحكام الاتفاقية.»<sup>(1)</sup> وتشمل التوريدات التي يقوم بها العميل باحتساب الضريبة وفقاً لآلية الإحتساب العكسي.

**الشخص الخاضع للضريبة:** تم تعريفه لأغراض ضريبة القيمة المضافة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه: «الشخص الذي يزاول نشاطاً اقتصادياً بصفة مستقلة بهدف تحقيق الدخل، ويكون مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لغايات الضريبة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.»<sup>(2)</sup>

وفي سياق تعريف الشخص المطالب بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة، فإن الشخص الخاضع للضريبة الملزم بالتسجيل هو: «الشخص الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً مستقلاً بقصد تحقيق الدخل، وتم تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة فيها وفقاً للنظام وهذه اللائحة.»<sup>(3)</sup>

تم تعريف **الأصول الرأسمالية** لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنها:

«الأصول المادية وغير المادية التي تشكل جزءاً من أصول العمل والمخصصة للاستعمال الطويل الأمد كأداة عمل أو وسيلة استثمار.»<sup>(4)</sup>

لم يتم تعريف **عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه يتم تفسيرها لأغراض هذا الدليل الإرشادي على أنها قيمة أي توريدات تم القيام بها خلال فترة ما، والتي تشكل توريداً لأصول رأسمالية على سبيل البيع.

**ضريبة المدخلات:** تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنها «الضريبة التي يتحملها الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات الموردة له أو المستوردة لأغراض مزاوله النشاط الاقتصادي.»<sup>(5)</sup>

**الضريبة القابلة للخصم:** تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنها «ضريبة المدخلات التي يجوز خصمها من الضريبة المستحقة على التوريدات لكل فترة ضريبية وفقاً لأحكام الاتفاقية والقانون المحلي.»<sup>(6)</sup>

لم يتم تعريف **القيمة الدفترية الصافية** للأصل لأغراض ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه يتم تفسيرها لأغراض هذا الدليل الإرشادي على أنها القيمة الدفترية للأصول الرأسمالية كما هي مسجلة في الدفاتر التجارية الخاصة بالمنشأة، وذلك وفقاً للأسس المحاسبية المقبولة في المملكة.

**تاريخ سريان التسجيل** هو التاريخ الذي يتم فيه تسجيل الشخص وفقاً لأحكام النظام ولائحته التنفيذية، أو التاريخ الذي يتم ذكره في شهادة تسجيل الضريبة الصادرة من الهيئة.

لم يتم تعريف **قيمة شراء الأصل الرأسمالي** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه تم الإشارة إليها في نظام ضريبة القيمة المضافة لأغراض احتساب تعديل الضريبة القابلة للخصم. لأغراض هذا الدليل الإرشادي، فإنه يقصد بها التكلفة التي تم سدادها للمورد على الأصل، بالإضافة إلى أية مصاريف أخرى متعلقة بهذا الأصل. يتضمن القسم 4.2 من هذا الدليل المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.

لم يتم تعريف **العمر الإنتاجي الافتراضي** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه يتم تفسيره لأغراض هذا الدليل الإرشادي بأنه المدة الزمنية المتوقعة للأصول الرأسمالية والتي يكون خلالها الأصل متاح للاستخدام من قبل الشخص الخاضع للضريبة لأغراض مزاوله نشاطه الاقتصادي.

(1) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(2) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(3) المادة 2، اللائحة التنفيذية

(4) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(5) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(6) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

تم تعريف **العمر الانتاجي الافتراضي المتبقي** لأغراض ضريبة القيمة المضافة، فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية التي يتم بيعها أو استخدامها في أنشطة غير اقتصادية قبل نهاية فترة التعديل ذات الصلة بها، على أنه: «هو فترة التعديل (المحددة وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة) ناقصاً عدد السنوات التي استخدم فيها الشخص الخاضع للضريبة هذا الأصل الرأسمالي»<sup>(7)</sup>

تم الإشارة إلى **فترة التعديل** في اللائحة التنفيذية على أنها: «المدة التي يجب على الشخص الخاضع للضريبة فيها تعديل ضريبة المدخلات التي سبق خصمها فيما يتعلق بالأصل الرأسمالي في الحالات التي تزيد أو تنقص فيها ضريبة المدخلات، نتيجة لتغيير يطرأ على طريقة استخدامه للأصل أو تغيير على وضع ضريبة القيمة المضافة لهذا الاستخدام.»<sup>(8)</sup>

**نسبة الخصم المبدئي:** تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنها: «هي نسبة الخصم المحددة وفقاً للاستخدام المزمع للسلع وقت الشراء كما تم إحتسابه وفقاً للمادة 52 من اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة.»<sup>(9)</sup>

لم يتم تعريف **الخصم المبدئي لضريبة المدخلات** لأغراض ضريبة القيمة المضافة، إلا أنه يتم تفسيره لأغراض هذا الدليل الإرشادي على أنه الضريبة التي قام الشخص الخاضع للضريبة بخصمها على الأصول الرأسمالية في تاريخ شراء تلك الأصول، والتي يتم احتسابها من خلال ضرب نسبة الخصم المبدئي لذلك الأصل في كامل قيمة ضريبة المدخلات المتكبدة على هذا الأصل الرأسمالي.

تم استخدام مصطلح **ضريبة المدخلات المتوقع خضوعها للتعديل** للإشارة إلى ضريبة المدخلات التي تم خصمها فيما يتعلق بأصل رأسمالي خلال أي فترة اثني عشر شهراً والتي من المتوقع أن يتم تعديلها لاحقاً. هنالك معادلة خاصة للاحتساب تم النص عليها لأغراض ضريبة القيمة المضافة.<sup>(10)</sup>

يتضمن البند 6.3.1 من هذا الدليل المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.

لم يتم تعريف **نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. لأغراض هذا الدليل الإرشادي، تشير هذه النسبة إلى الاستخدام الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي خلال فترة اثني عشر شهراً، كنسبة من إجمالي الاستخدام خلال تلك الفترة.

يتم مقارنة هذه النسبة مع ضريبة المدخلات المبدئية القابلة للخصم لتحديد إذا ما كان مطلوب التعديل على تلك الضريبة السابق خصمها. يتضمن البند 6.1 من هذا الدليل المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.

لم يتم تعريف **الاستخدام الدائم للسلع الرأسمالية** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه يتم تفسيره لأغراض هذا الدليل الإرشادي على أنه الجزء الخاضع للضريبة المتعلق بالأصول الرأسمالية الناشئة بعد (نسبة) التغيير الدائم في طبيعة الاستخدام عند بيع أو التخلص من هذا الأصل. وتكون نسبة الاستخدام الدائمة عند القيام ببيع خاضع للضريبة لهذه الأصول الرأسمالية هي 100%.

تمثل **الإقرارات الضريبية** المعلومات والبيانات المحددة لأغراض الضريبة، والواجب تقديمها من قبل الشخص الخاضع للضريبة أو من ينوب عنه لكل فترة ضريبية وفقاً للنموذج المعتمد الذي تحدده الهيئة.<sup>(11)</sup>

**الفترة الضريبية:** تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنها: «الفترة الزمنية التي يجب احتساب الضريبة الصافية عنها.»<sup>(12)</sup>

**التوريد المفترض:** تم تعريفه لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنه: «كل ما يعد بمثابة توريد وفقاً للحالات المنصوص عليها في المادة (8) من هذه الاتفاقية.»<sup>(13)</sup>

(7) المادة 52(8)، اللائحة التنفيذية

(8) المادة 52(1)، اللائحة التنفيذية

(9) المادة 52(8)، اللائحة التنفيذية

(10) المادة 52(4)، اللائحة التنفيذية

(11) المادة 62، اللائحة التنفيذية

(12) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(13) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



## 3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

### 3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيُعتبر أن الأشخاص الاعتباريين (الشركات و المؤسسات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاط منتظم يتعلق بإجراء التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من أنشطتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تم استيفاء المتطلبات الخاصة بالتسجيل، كما يجب على هؤلاء الأشخاص احتساب ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على أنشطتهم وتحصيلها وسدادها إلى الهيئة رفقة إقراراتهم الدورية.

### 3.2. التسجيل الإلزامي

يُعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة حداً معيناً للتسجيل، أي أنه إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهراً مبلغ 375,000 ريال سعودي «حد التسجيل الإلزامي» فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.<sup>(14)</sup> مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولا تشمل التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة ما يلي:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المؤهلة للاعفاء أو الإيجار السكني المؤهل للاعفاء من الضريبة.
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرّف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المخصصة للاستخدام طويل الأجل.<sup>(15)</sup>

ولا يؤخذ بعين الاعتبار أي توريد لأصول رأسمالية على سبيل البيع لأغراض تحديد ما إذا كان الشخص قد تجاوز حد التسجيل الإلزامي أو حد التسجيل الاختياري في نشاطه (لا تشمل القيمة الإجمالية للتوريدات الخاضعة للضريبة قيمة توريد الأصول الرأسمالية).<sup>(16)</sup>

مثال (1): يدير عبدالله شركة نقل سلع، والتي تبلغ قيمة إيراداتها السنوية (300,000) ريال سعودي. خلال سنة 2019، قام عبدالله ببيع شاحنة تبريد كان يستخدمها لأغراض نشاطه بقيمة (150,000) ريال سعودي. رغم أن كامل مبلغ إيرادات عبدالله السنوية تبلغ (450,000) ريال سعودي، إلا أنه غير ملزم بالتسجيل حيث أنه لا يتجاوز حد التسجيل الإلزامي عند عدم احتساب قيمة بيع الأصل الرأسمالي.

في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والملزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يستلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة.<sup>(17)</sup>

(14) المادة 3، اللائحة التنفيذية

(15) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(16) المادة 52(2)، اللائحة التنفيذية

(17) المادة 5 (1)، اللائحة التنفيذية



- سيتم طلب تسجيل الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ الأول من يناير 2019 م، ويجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2017م وبداية من عام 2019م سيتم تطبيق حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية والبالغ 375,000 ريال سعودي ويجب تقديم طلب التسجيل في أو قبل 20 ديسمبر 2018م.<sup>(18)</sup>

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa).

### 3.3. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية والذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي («حد التسجيل الاختياري») خلال اثني عشر شهراً، التسجيل اختياريّاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة.<sup>(19)</sup>

ويفضّل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa).

## 4. المفاهيم الأساسية للأصول الرأسمالية

### 4.1. ما هي الأصول الرأسمالية؟

بما يتماشى مع تعريف الأصول الرأسمالية الوارد في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، تتضمن الأصول الرأسمالية ما يلي:

#### • الأصول المادية وغير المادية:

تمثل الأصول الملموسة (المادية) الأصول التي يكون لها شكل أو جوهر مادي. وتتضمن الأصول المادية الأصول الثابتة، مثل الآلات والمعدات و الأجهزة والمباني والأراضي والأصول المادية المتداولة (مثل المخزون).

أما بالنسبة للأصول الغير ملموسة (غير المادية) أو ما يطلق عليها الأصول المعنوية، فتم تعريفها في إطار الممارسات المحاسبية المتبعة في المملكة على أنها « أصول غير نقدية قابلة للتحديد وليس لها وجود مادي ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية»<sup>(20)</sup>.

بعض الأمثلة على الأصول غير المادية (غير الملموسة) تشمل التكنولوجيا المسجلة كبراءة اختراع، وبرامج الكمبيوتر، وقواعد البيانات، والأسرار التجارية، والعلامات التجارية، وإعلانات الصحف، ونطاقات الإنترنت، والمواد السمعية والبصرية، وحقوق خدمة الرهن العقاري، والتراخيص، براءات الاختراع، واتفاقيات حقوق الملكية، واتفاقيات الامتياز، وحقوق التسويق.

#### • الأصول التي تشكل جزءاً من أصول العمل / النشاط:

هي الأصول التي يتم شراؤها من قبل الشخص الخاضع للضريبة ليتم استخدامها بصورة حصرية أو بصورة أساسية في النشاط الاقتصادي الخاص بذلك الشخص (أي القيام بنشاط اقتصادي وليس بغرض الاستخدام الخاص أو الشخصي).

#### • الأصول المخصصة للاستخدام طويل الأجل كأدوات تجارية أو وسائل للاستثمار:

يكون الهدف الأساسي من الحصول على هذه الأصول هو بغرض إستخدامها لفترة طويلة من الزمن لأغراض قيام المنشأة بنشاطها الاقتصادي، أي الحصول على الغرض الرئيسي من الأصل خلال فترة الاستخدام.

بصورة عامة، فإن غرض تملك أصول رأسمالية غالباً ما يكون بهدف استخدامها في تحقيق إيرادات للمنشأة أو للشخص من خلال القيام بالتوريدات الخاصة بالنشاط. مع العلم أن بعض الأصول الرأسمالية قد لا يتم استخدامها بصورة مباشرة لأغراض القيام بتوريدات خاضعة للضريبة (مثل المعدات المكتبية التي تستخدم في تنفيذ المهام الإدارية أو أجهزة التكييف في المكاتب الإدارية الخاصة بالشركات والمؤسسات).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تتم الاستفادة من الأصل الرأسمالي لمدة تتجاوز سنة.

لا تعد الأصناف التالية أصولاً رأسمالية:

- المخزون/ السلع التجارية التي يتم بيعها أو المتاجرة فيها من قبل الشخص.
- المواد الخام التي تستخدم في التصنيع أو الإنتاج.
- المواد الاستهلاكية المراد استخدامها في سياق النشاط الاقتصادي خلال فترة الإثني عشر شهراً التالية.
- المواد ذات القيمة البسيطة والتي تعامل مثل معاملة المواد الاستهلاكية (مثل المعدات المكتبية).
- السلع الكبيرة والمحتفظ بها بغرض البيع في السياق الاعتيادي للنشاط الخاص بالمنشأة.

## 4.2. قيمة شراء الأصول الرأسمالية

في إطار الممارسات المحاسبية المتبعة في المملكة، تشمل تكاليف الأصول الثابتة الملموسة على ما يلي<sup>(21)</sup>:

- (أ) ثمن الشراء، بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى غير القابلة للاسترداد، بعد استبعاد أي خصومات تجارية وخصومات من قبل المورد.
- (ب) أي تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز الأصل للاستخدام المقصود متضمنة تكاليف النقل إلى المكان المطلوب ليكون قادر على العمل بالطريقة التي تريدها الإدارة.
- (ج) التكاليف التقديرية لعملية فك وإزالة هذه الأصول واستعادة الموقع الذي توجد فيه، والالتزامات التي تتحملها المنشأة إما عند الحصول على الأصل أو نتيجة لاستخدام هذا الأصل خلال فترة معينة لأغراض أخرى غير المساهمة في نشاط الشركة خلال تلك الفترة.

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ترى الهيئة بأن قيمة شراء الأصول الرأسمالية هي التكاليف التي يتم سدادها إلى مورد الأصل ذاته، والتكاليف الأخرى للحفاظ على هذا الأصل. وتعتبر الهيئة بأن مثل هذه التكاليف تتضمن تكاليف النقل، وتكاليف التركيب، بالإضافة إلى: « النفقات الرأسمالية المحملة على أصل رأسمالي من قبل الشخص الخاضع للضريبة، لبناء أو تعزيز أو تحسين أعماله » على الأصل الرأسمالي<sup>(22)</sup>.

إذا ما تم تحمل هذه التكاليف في وقت الشراء أو وقت آخر مقارب له، فإنه يتم الاعتراف بهذه التكاليف على أنها نفقات إضافية متعلقة بالأصل<sup>(23)</sup>.

يتضمن البند 4.2.1. من هذا الدليل المزيد من التفاصيل حول النفقات الرأسمالية التي يتم تحملها في فترات مستقبلية والمتعلقة بالأصول الرأسمالية.

مثال (2): قام مصنع سعودي لإنتاج وتصنيع حديد التسليح بشراء آلات جديدة بقيمة 500,000 ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة). كما أنه تحمل تكاليف لنقل الآلات من مدينة الدمام إلى موقع المصنع في مدينة الرياض بقيمة 10,000 ريال سعودي، بالإضافة إلى تكاليف التركيب البالغة 9,500 ريال سعودي (غير شامل لضريبة القيمة المضافة). لأغراض ضريبة القيمة المضافة يتم الاعتراف بقيمة شراء الأصول الرأسمالية ( الآلات ) بقيمة قدرها 519,500 ريال سعودي.

### 4.2.1. التحسينات على الأصول الرأسمالية القائمة

للأغراض المحاسبية، يعترف بالنفقات اللاحقة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات ( الأصول الملموسة ) كجزء من تكلفة الأصل (رسملة النفقات والمصروفات المتكبدة) فقط عندما تؤدي تلك النفقات والمصروفات إلى تحسين ظروف الأصل إلى مستوى يتعدى الأداء النمطي له وغالباً ما يتم ذلك في فترات لاحقة بعد الحصول على تلك الأصول أو اقتنائها، حيث تؤدي تلك النفقات والتكاليف الإضافية إلى الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية إضافية مثل زيادة العمر الإنتاجي لهذه الأصول أو تحسين جودة المخرجات بشكل جوهري أو تنفيذ عمليات إنتاج جديدة تحقق تخفيضاً كبيراً في تكاليف التشغيل المقدر من قبل<sup>(24)</sup>.

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، فإن تحمل هذه النفقات الرأسمالية بهدف أعمال إنشاء أو تحسين أو تطوير الأصول القائمة للشخص الخاضع للضريبة، هي تكاليف فعلية أو تكاليف إضافية بهدف المحافظة على الأصول المقتناة.

في الحالات التي يتحمل فيها الشخص الخاضع للضريبة هذه المصروفات في فترات لاحقة للشراء الأولي للأصول الرأسمالية، فإن هذه المصروفات الرأسمالية الإضافية تعامل كأصول رأسمالية منفصلة لأغراض التعديل، وتبدأ فترة التعديل لهذه النفقات الرأسمالية الإضافية في تاريخ انتهاء هذه الأعمال<sup>(25)</sup>.

(21) المعيار المحاسبي الدولي (16) - الممتلكات والمعدات

(22) المادة 52(3)، اللائحة التنفيذية

(23) المادة 52(3)، اللائحة التنفيذية

(24) المعيار المحاسبي الدولي (16) - الممتلكات والمعدات

(25) المادة 52(3)، اللائحة التنفيذية

### 4.3. توريد الأصول الرأسمالية

يُعد مفهوم وتعريف التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة واسعاً للغاية، وهو: «أي شكل من أشكال توريد السلع أو الخدمات بمقابل...»<sup>(26)</sup>.

تشمل معظم معاملات المنشآت توريداً للسلع أو الخدمات (أو كلاهما) من مورد إلى عميل، وينبغي افتراض أن أي معاملة لقاء مقابل بأنها تتضمن توريد سلع أو خدمات (ما لم يتضح أنه لا توجد سلع أو خدمات تم تقديمها).

قد يقوم الشخص الخاضع للضريبة في بعض الحالات ببيع الأصول الرأسمالية (أي تحويل الأصل إلى طرف آخر لقاء مقابل). وفي هذه الحالات، فإنه يتوجب عليه متابعة المعالجة الضريبية المترتبة على هذا البيع.

إذا ما قام الشخص الخاضع للضريبة بشراء أو استيراد الأصول الرأسمالية في سياق قيامه بنشاطه الاقتصادي، فإنه يتوجب عليه عند عملية بيعها (توريد الأصل إلى غيره) فرض ضريبة القيمة المضافة كضريبة مخرجات بناءً على المقابل المستلم ونسبة الضريبة المناسبة. الأمثلة الأكثر شيوعاً لمبيعات الأصول الرأسمالية المستعملة الخاضعة للضريبة هي الآلات والمعدات والأجهزة و التجهيزات والمركبات التجارية المستعملة ( فيما عدا المركبات المقيدة المستعملة عند بيعها من قبل المنشأة - انظر البند 4.3.1 أدناه).

كما يتوجب فرض ضريبة القيمة المضافة على توريد الأصول الرأسمالية في الحالات التي يكون فيها الشخص الخاضع للضريبة قد قام بشراء تلك الأصول الرأسمالية كجزء من نشاطه الاقتصادي دون وجود ضريبة قد تم فرضها عليها في عملية الشراء، في مثل الحالات التالية:

- عملية شراء الاصول من شخص غير مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو
- عملية شراء الأصول قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة.

عندما يقوم الشخص الخاضع للضريبة بتوريد هذه الأصول الرأسمالية بصفته مورد في وقت لاحق، فإنه يتوجب عليه فرض ضريبة المخرجات بالنسبة المناسبة على سعر البيع النهائي.

مثال (3): قامت شركة بلوسكاي للطباعة، شركة مسجلة في المملكة، بشراء آلة نسخ بالتصوير من مورد محلي في عام 2015 م بسعر (18,000) ريال سعودي دون ضريبة القيمة المضافة (قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة).

وفي شهر أغسطس 2019، قامت الشركة ببيع (توريد) هذه الآلة إلى شركة الدانة للطباعة في جدة بسعر (9,000) ريال سعودي (دون ضريبة القيمة المضافة). وحيث أن هذا التوريد هو بيع لسلع والتي هي جزء من النشاط الاقتصادي لشركة بلوسكاي، فإنه يجب على شركة بلوسكاي فرض ضريبة القيمة المضافة على شركة الدانة عند بيع الآلة (قيمة الضريبة هي 450 ريال سعودي - أي 5% من سعر البيع دون الضريبة)، والإقرار عن هذه الضريبة كضريبة مخرجات في الخانة 1 من الإقرار الضريبي لضريبة القيمة المضافة (المبيعات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية).

#### 4.3.1. بيع المركبات المقيدة

حددت اللائحة التنفيذية المركبات المقيدة لأغراض خصم ضريبة المدخلات.<sup>(27)</sup>

حيث تعد النفقات المتعلقة بالمركبات المقيدة قد تم تحملها خارج النشاط الاقتصادي للمنشأة وذلك لأغراض خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بها، وعليه لا يسمح للمشتري بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بهذه النفقات.

وفي الحالات التي يتم فيها شراء مركبة مقيدة من قبل شخص خاضع للضريبة لأغراض الاستعمال المختلط (التجاري والخاص في نفس ذات الوقت) دون خصم ضريبة المدخلات، لا تشكل هذه المركبة المقيدة «جزءاً من أصول الشخص الخاضع للضريبة» لأغراض ضريبة القيمة المضافة. لذلك، عندما يتم بيع تلك المركبة المقيدة لاحقاً من قبل ذلك الشخص الخاضع للضريبة، فلن يعد ذلك البيع بأنه قد تم في سياق ممارسة النشاط الاقتصادي لذلك الشخص ولا يتم فرض ضريبة قيمة مضافة على البيع.

(26) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(27) المادة 50(2)، اللائحة التنفيذية

«في الحالات التي تعامل فيها المركبة المقيدة وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أنها لم يتم شراؤها في سياق النشاط الاقتصادي، فإن توريد الشخص الخاضع للضريبة لتلك المركبة المقيدة لا يعد أنه جرى في سياق نشاطه الاقتصادي»<sup>(28)</sup>.

مثال (4): قامت شركة الراشد للمفروشات، شركة مسجلة في المملكة، بشراء مركبة في عام 2018 م بقيمة شرائية قدرها (28,000) ريال سعودي، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بقيمة (1,400) ريال سعودي. وكان الغرض الأساسي من شراء هذه المركبة هو نقل الموظفين إلى صالة العرض التابعة للشركة خلال أيام الأسبوع، ولكنه يسمح للموظفين باستخدام هذه المركبة للاستعمال الخاص في أيام الجمعة والسبت. وبالتالي تعد هذه المركبة بأنها مركبة مقيدة، لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ولا يسمح لشركة الراشد خصم أي ضريبة مدخلات متعلقة بشراء المركبة وكذلك المصروفات الأخرى المتعلقة بها مثل التصليح أو الصيانة أو الوقود الخاص بالمركبة.

في أكتوبر 2020 م قامت شركة الراشد ببيع هذه المركبة إلى تاجر سيارات في الدمام مقابل (18,000) ريال سعودي. لا تفرض شركة الراشد ضريبة قيمة مضافة على توريد (بيع) المركبة، حيث أن بيع هذه المركبة لا يعد جزءاً من نشاطها الاقتصادي.

وبصورة مشابهة، لا ينبغي أن تُفرض ضريبة القيمة المضافة على أي مبيعات أخرى للأصول الرأسمالية التي لا تعد ضمن الأصول الخاصة بمزاولة النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة (مثل قيام الشخص الطبيعي المسجل في ضريبة القيمة المضافة ببيع جهاز الكمبيوتر الشخصي الخاص به، والغير متعلق بنشاطه التجاري).

## 4.4. التصرف في الأصول الرأسمالية

بالإضافة إلى توريد السلع أو الخدمات نظير مقابل، فإن بعض حالات التوريد الأخرى دون مقابل، وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة، تعتبر بأنها توريدات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وتسمى هذه الحالات من التوريدات بالتوريدات المفترضة، والتي تم توضيحها في الاتفاقية الموحدة للضريبة القيمة المضافة كما يلي: «يعد الخاضع للضريبة وكأنه قام بمعاملة توريد سلع، عند التصرف في سلع تشكل جزءاً من أصوله في إحدى الحالات الآتية:

أ- التنازل عن السلع، لغير غايات النشاط الاقتصادي، سواء بمقابل أو دون مقابل...  
د- توريد السلع دون مقابل...<sup>(29)</sup>

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يملك أصولاً رأسمالية (وكان هذا الشخص قد قام بخصم ضريبة المدخلات المرتبطة بعملية شراء هذه الأصول)، فإن التصرف بهذه الأصول في سياق آخر غير البيع لقاء مقابل سيعد تورياً مفترضاً.

وفي الحالات التي قام الشخص الخاضع للضريبة فيها بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المعنية، فإن القيمة الأساسية لأغراض احتساب ضريبة القيمة المضافة للتوريد المفترض، في حالة التصرف بالأصول الرأسمالية (التوريد دون مقابل)، هي قيمة شراء الأصل الرأسمالي أو تكلفة هذه الأصول.

ومع ذلك، إذا لم يمكن تحديد قيمة الشراء أو التكلفة، فإنه يتم احتساب القيمة على أنها القيمة السوقية العادلة في وقت التصرف في الأصل.<sup>(30)</sup>

ويتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% من القيمة المناسبة ويتم الإقرار عنها كضريبة مخرجات في الإقرار الضريبي لضريبة القيمة المضافة (وذلك من خلال إدراج قيمة التوريد المفترض لتلك السلع بهدف الوصول إلى الضريبة المناسبة من خلال الإقرار).

(28) المادة 50(3)، اللائحة التنفيذية

(29) المادة 8، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(30) المادة 26(4)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. يتم تحديد القيمة السوقية العادلة وفقاً للمادة (39)، اللائحة التنفيذية

## 5. خصم ضريبة المدخلات

### 5.1. أحكام عامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو تلقيها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة.
- ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي.
- ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى الهيئة العامة للجمارك عند استيراد السلع إلى المملكة.

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أية نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة (ويشمل ذلك بعض أشكال النفقات المقيدة مثل الخدمات الترفيهية والخدمات الثقافية وخدمات الطعام والمركبات المقيدة)،<sup>(31)</sup> أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

وتكون ضريبة المدخلات بمثابة رصيد دائن يتم إدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة.

يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية تثبت قيمة الضريبة القابلة للخصم (أو أي مستند بديل يثبت مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع بشرط موافقة الهيئة).<sup>(32)</sup>

### 5.2. الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالخدمات المالية المؤهلة للاعفاء أو الإيجار السكني المؤهل للاعفاء. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة، وإذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة، يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة. ويتم تحديد ضريبة المدخلات وفقاً للأحكام التالية:<sup>(33)</sup>

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم	لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر

يجب تقسيم النفقات/ التكاليف العامة المدفوعة من قبل شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس استخدام تلك التكاليف في الجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح.

(31) المادة (50)، اللائحة التنفيذية - قائمة النفقات المقيدة

(32) المادة 49 (7)، اللائحة التنفيذية

(33) المادة 51، اللائحة التنفيذية

ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة **التوريدات الخاضعة للضريبة** التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة **التوريدات الخاضعة للضريبة** والتوريدات **المعفاة** التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إنه من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات.

من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي خلاف قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. المزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة ضمن الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة القيمة المضافة.

### 5.3. مبادئ خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية (عند الشراء الأول للأصول)

يتم تحديد خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية بناءً على نسبة الخصم المبدئي: وذلك استناداً إلى نية المشتري في استخدام الأصل في تاريخ الشراء.

«في الوقت الذي يقتني فيه الشخص الخاضع للضريبة الأصل الرأسمالي، يتم خصم ضريبة المدخلات وفقاً للاستخدام المقصود للسلع»<sup>(34)</sup>.

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة ينوي استخدام الأصول الرأسمالية لأغراض خاضعة للضريبة فقط، فيسمح له بخصم كامل ضريبة المدخلات التي تحملها خلال الفترة الضريبية التي تم فيها الشراء. بالنسبة للأصول الرأسمالية التي تم شراؤها من أحد الموردين المقيمين في المملكة، فإنه يتم تسجيل هذا الخصم في الخانة 7 من الإقرار الضريبي «المشتريات الخاضعة للنسبة الأساسية».

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة ينوي استخدام الأصل بصورة جزئية في القيام بتوريدات خاضعة للضريبة، وأغراض أخرى غير خاضعة للضريبة، أي في القيام بتوريدات معفاة أو في أنشطة غير اقتصادية، فإنه يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة فقط بالتوريدات الخاضعة للضريبة، ويمكن القيام بذلك من خلال تطبيق مبدأ الخصم النسبي<sup>(35)</sup>.

يجب مراقبة استخدام الأصول الرأسمالية سنوياً خلال فترة التعديل، والمقصود بها لأغراض ضريبة القيمة المضافة تمثيل العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي. عندما يتغير الاستخدام الفعلي عن الاستخدام المقصود في تاريخ الشراء، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة القيام بتعديل ضريبة المدخلات التي تم خصمها سابقاً عن طريق التعديل. يجب إجراء هذه التغييرات، حسب الاقتضاء، كل اثنا عشر شهراً. وتتوفر متطلبات التعديل في القسم 6 من هذا الدليل الإرشادي.

مثال (5): لدى شركة تجارية عائلية قسم استثمارات مالية يقوم بأنشطة التمويل المعفاة جزئياً من الضريبة، وقسم لتجارة التجزئة وقسم للسياحة يقوم بتوريد السلع والخدمات للعملاء. اشترت الشركة أجهزة كمبيوترات مكتبية جديدة في شهر ديسمبر 2020، لاستخدامها حصرياً في مكتب قسم السياحة، بتكلفة (420,000) ريال سعودي (شاملة ضريبة القيمة المضافة بقيمة 20,000 ريال سعودي). تعتبر أنشطة قسم السياحة «خاضعة بالكامل للضريبة» لأغراض خصم ضريبة القيمة المضافة - والذي يتضمن فقط القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.

(34) المادة 52(3)، اللائحة التنفيذية

(35) المادة 46، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



نظراً لأن الشركة تعتزم استخدام هذه الأصول على المدى الطويل والتي تُنسب فقط إلى أنشطة قسم السياحة الخاضعة للضريبة، يحق للشركة خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة بقيمة 20,000 ريال سعودي بالكامل في الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م .

خلال شهر مارس 2021م، قررت الشركة شراء نفس النوع من أجهزة الكمبيوتر لاستخدامها في قسم الاستثمارات المالية الخاص بها. حيث قامت بشراء منفصل لهذه الأجهزة الإضافية من نفس المورد بقيمة (210,000) ريال سعودي (شاملة ضريبة القيمة المضافة بقيمة 10,000 ريال سعودي). استناداً إلى أحدث البيانات الخاصة بالتوريدات الخاضعة والمعفاة من الضريبة، حدد قسم الاستثمارات المالية الخاص بالشركة بأن هذه الأجهزة ستستخدم في القيام بتوريدات خاضعة للضريبة بنسبة 40% من إجمالي التوريدات الخاصة بذلك القسم. ولذلك، يحق للشركة خصم مبلغ 4,000 ريال سعودي فقط من ضريبة القيمة المضافة المتكبدة كضريبة مدخلات، أي بنسبة 40% من مبلغ الـ 10,000 ريال سعودي المتكبدة على أجهزة الكمبيوتر، وذلك في الفترة الضريبية المنتهية في 31 مارس 2021م.

## 6. تعديل استخدام الأصول الرأسمالية

يجب على الخاضع للضريبة تعديل الضريبة السابق خصمها على الأصول الرأسمالية متى ما زادت أو نقصت ضريبة المدخلات نتيجة لاستخدام تلك الأصول بطريقة مختلفة عن الغرض الأساسي الذي خصصت له في تاريخ الشراء أو نتيجة لوجود تغيير على وضع ضريبة القيمة المضافة لهذا الاستخدام.

يجب على الخاضع للضريبة متابعة صحة الضريبة المخصومة على الأصول الرأسمالية طوال فترة العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية التي تم خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بها ( فترة التعديل)، و يجب عليه تعديل ضريبة المدخلات القابلة للخصم متى اختلفت النسبة المئوية للاستخدام الفعلي للخاضع للضريبة (استخدام الأصل في توريدات خاضعة للضريبة كنسبة مئوية من إجمالي التوريدات) للأصل الرأسمالي عن النسبة المئوية للخصم المبدئي للأصل الرأسمالي، وذلك في حال استخدام الأصل في القيام بتوريدات معفاة أو في غير أغراض النشاط الاقتصادي لتعكس الاستخدام الفعلي للأصل الرأسمالي خلال تلك الفترة.

ويتم إجراء التعديلات المطلوبة وفقاً لقواعد خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية في أي عام كان فيه الاستخدام الفعلي للأصل الرأسمالي مختلفاً عن الخصم المبدئي لضريبة المدخلات. قد يترتب على إجراء هذا التعديل إما زيادة في ضريبة المدخلات القابلة للخصم، أو تسوية ضريبة المدخلات المخصومة بالزيادة من قبل الشخص الخاضع للضريبة.<sup>(36)</sup>

ملاحظة هامة: إذا لم يختلف الاستخدام الفعلي للخاضع للضريبة خلال فترة الاثنى عشر شهراً عما كان مقصوداً أثناء الخصم المبدئي، فإنه من غير المطلوب من الشخص الخاضع للضريبة إجراء أي تعديل.<sup>(37)</sup>

### 6.1. نسبة الاستخدام الفعلي للخاضع للضريبة

يجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المدخلات في الحالات التي:

«... تزيد أو تنقص فيها ضريبته للمدخلات نتيجة لتغيير يطرأ على طريقة استخدامه للأصل أو تغيير على وضع ضريبة القيمة المضافة لهذا الاستخدام.»<sup>(38)</sup>

ويمكن للخاضع للضريبة قياس مدى وجود حاجة الى تعديل الضريبة السابق خصمها على الأصول الرأسمالية من خلال مطابقة نسبة الاستخدام الفعلي للخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي خلال أي سنة (أو فترة التعديل) مع نسبة الخصم المبدئي التي تم بناء عليها خصم ضريبة المدخلات في تاريخ شراء الأصل. يشير «الاستخدام الخاضع للضريبة» إلى نسبة استخدام الأصل للأغراض «الخاضعة للضريبة» (والتي يترتب عليها خصم ضريبة المدخلات) خلال تلك السنة ككسر لإجمالي استخدام الأصل في تلك السنة، ويمكن القيام بذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية.

استخدام الأصل لأغراض خاضعة للضريبة

استخدام الأصل لأغراض خاضعة للضريبة وأخرى معفاة منها

=

النسبة المئوية للاستخدام الفعلي للخاضع للضريبة

وفي حال تم اكتشاف وجود فارق في النسبة المئوية للاستخدام الفعلي عن النسبة المئوية المبدئية للاستخدام المستهدف، يشير ذلك الى وجوب قيام الخاضع للضريبة بإجراء تعديل على ضريبة المدخلات السابق خصمها.

(36) المادة 47، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(37) المادة 52 (6)، اللائحة التنفيذية

(38) المادة 52 (1)، اللائحة التنفيذية

تجدر الإشارة إلى أن الخاضع للضريبة غير مطالب بقياس مدى استخدام الأصل الرأسمالي بشكل كامل مقابل قدرة الأصل الاستيعابية أو التشغيلية، وعليه فهو غير مطالب بتعديل الضريبة عن الفترة التي يكون فيها الأصل الرأسمالي مخصصاً لاستخدام خاضع للضريبة ولكنه لم يتم استخدامه بكامل قدرته الاستيعابية أو التشغيلية.

مثال (6): تمتلك شركة فالكون المحدودة (وهي شركة عاملة ومسجلة في المملكة العربية السعودية) ماكينة إنتاج تُستخدم حصراً للقيام بنشاط خاضع للضريبة. قامت الشركة بخضم ضريبة المدخلات بالكامل عند شراء تلك الماكينة.

تصل قدرة ماكينة الانتاج التشغيلية الإجمالية إلى 12 ساعة في اليوم، مع ذلك لا تمتلك فالكون العدد الكافي من طلبات الإنتاج التي تضمن تشغيل الماكينة بطاقتها القصوى و بالتالي فهي غير قادرة على إبقاء عمل الماكينة بكامل طاقتها. في السنة الأولى، قامت الشركة باحتساب الاستخدام الفعلي للماكينة بنسبة 50% من طاقتها الإنتاجية. في العام الثاني والثالث، زاد الاستخدام الفعلي للماكينة إلى 75% من طاقتها الإنتاجية. في العام الرابع، انخفض الاستخدام الفعلي إلى 20% من قدرة الماكينة.

في جميع السنوات، تعتبر الآلة مخصصة للاستخدام بشكل كامل في القيام بتوريدات خاضعة للضريبة، ولا يتم استخدامها في القيام بتوريدات معفاة أو في غير أغراض النشاط الاقتصادي. لذلك، لا يلزم قيام الشركة بإجراء أية تعديلات لتعكس الاستخدام الفعلي في السنوات من 1 إلى 4.

## 6.2. فترات التعديل

يجب مراقبة خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية خلال فترة تعديل محددة لتلك الأصول الرأسمالية، مع إجراء التعديلات على أساس سنوي في الحالات التي يتغير فيها الاستخدام الفعلي (ويُقاس بنسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة) من الاستخدام الذي كان مقصوداً في الأصل (يُقاس بنسبة الخصم المبدئي).

يعتمد طول فترة التعديل (بالسنوات) على نوع الأصل، حيث تكون فترة التعديل التي يطالب خلالها الخاضع للضريبة بإجراء التعديل هي عشر (10) سنوات فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية غير المنقولة التي تكون ملحقة بشكل دائم بالأرض أو العقار وست (6) سنوات فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية المنقولة، وذلك اعتباراً من تاريخ شراء الشخص الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي.<sup>(39)</sup>

يتم إجراء التعديلات على مبلغ الخصم لفترات مدتها اثني عشر شهراً يبدأ أولها من بداية الفترة الخاضعة للضريبة التي تم فيها اقتناء الأصل الرأسمالي<sup>(40)</sup> (أو- فيما يتعلق بالتحسينات التي يتم إدخالها إلى الأصل الرأسمالي، فتكون منذ بداية الفترة الضريبية التي تم فيها الانتهاء من أعمال التحسينات).

فإذا كان العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي المحدد طبقاً للممارسة المحاسبية المتبعة لدى الشخص الخاضع للضريبة أقل من الفترة الزمنية ذات الصلة، فعندئذ تعد فترة التعديل هي العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي وكل جزء من السنة يحسب كسنة كاملة.<sup>(41)</sup>

مثال (7): قام صاحب مصنع مقيم ومسجل في المملكة العربية السعودية بشراء مستودع جديد في 20 يوليو 2020م بتكلفة 100,000 ريال سعودي، لاستخدامه في تخزين المنتجات الكيميائية المتطايرة. نظراً للطبيعة الخاصة للمنتجات التي يتم تخزينها لا يمكن للمستودع العمل إلا لمدة خمس سنوات قبل إزالته - ولذلك تكون هذه الفترة هي العمر الافتراضي للأغراض المحاسبية. ويكون للمستودع في هذه الحالة عمر أقصر من فترة التعديل الأساسية المحددة للأصول الرأسمالية غير المنقولة (وهي 10 سنوات). وبالتالي، فإن فترة التعديل لهذا المستودع ستكون خمس سنوات (حتى 20 يوليو 2025م)، ويتم تقسيمها إلى خمس فترات مدة كل منها اثني عشر شهراً، تبدأ منذ بداية الفترة الضريبية التي تمت فيها عملية الشراء:

(39) المادة 52 (2)، اللائحة التنفيذية

(40) المادة 52 (5)، اللائحة التنفيذية

(41) المادة 52 (2)، اللائحة التنفيذية

السنة 1	1 يوليو 2020 - 30 يونيو 2021م
السنة 2	1 يوليو 2021 - 30 يونيو 2022م
السنة 3	1 يوليو 2022 - 30 يونيو 2023م
السنة 4	1 يوليو 2023 - 30 يونيو 2024م
السنة 5	1 يوليو 2024 - 30 يونيو 2025م

تُحسب النفقات الرأسمالية المحملة على الأصول من قبل الشخص الخاضع للضريبة، لبناء أو تعزيز أو تحسين أعماله، كنفقات أو نفقات إضافية، وتكون فترة التعديل (أو فترة التعديل الإضافية) لهذه النفقات، اعتباراً من تاريخ الانتهاء من هذه الأعمال.<sup>(42)</sup>

إذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة النفقات الرأسمالية بعد الفترة التي تمت فيها عملية الشراء، فمن المتوقع أن يتم معاملة تلك النفقات كنفقات رأسمالية إضافية لها عمر افتراضي مختلف.

مثال (8): قامت شركة بلاك ستار برودكشن، وهي شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية، بشراء معدات جديدة لخط إنتاج المياه المعبأة في 7 مارس 2020م كانت التكاليف المتكبدة كما يلي:

- تكلفة الشراء (بما في ذلك الرسوم الجمركية) = 2,000,000 ريال سعودي
- رسوم المناولة = 500,000 ريال سعودي
- رسوم التركيب = 400,000 ريال سعودي

تبلغ التكلفة الإجمالية للمعدات المشتراة 2,900,000 ريال سعودي. يتم دفع ضريبة القيمة المضافة بقيمة 145,000 ريال سعودي (المسددة إلى الجمارك عن الاستيراد وإلى الموردين فيما يتعلق بالتكاليف اللاحقة على الاستيراد).

فترة التعديل لتلك الأصول الرأسمالية هي 6 سنوات، وتبدأ فترة الاثني عشر شهراً الأولى في 1 مارس 2020 م (لبلاك ستار فترة ضريبية شهرية).

خلال مايو 2021م، كان يتوجب على بلاك ستار إجراء تحديثات رئيسية للمعدات لزيادة طاقتها الإنتاجية، حيث بلغت إجمالي تكلفة النفقات الإضافية مبلغ 700,000 ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة). استمرت عملية الترقية والتحديث لمدة 3 أسابيع وانتهت في 23 مايو 2021م.

يتم احتساب هذه النفقات كنفقات إضافية لأصول رأسمالية، ولكن مع فترة تعديل منفصلة. تُطبق فترة التعديل الجديدة ومدتها 6 سنوات فيما يتعلق بنفقات التحديث والبالغة 700,000 ريال سعودي، اعتباراً من 23 مايو 2021م.

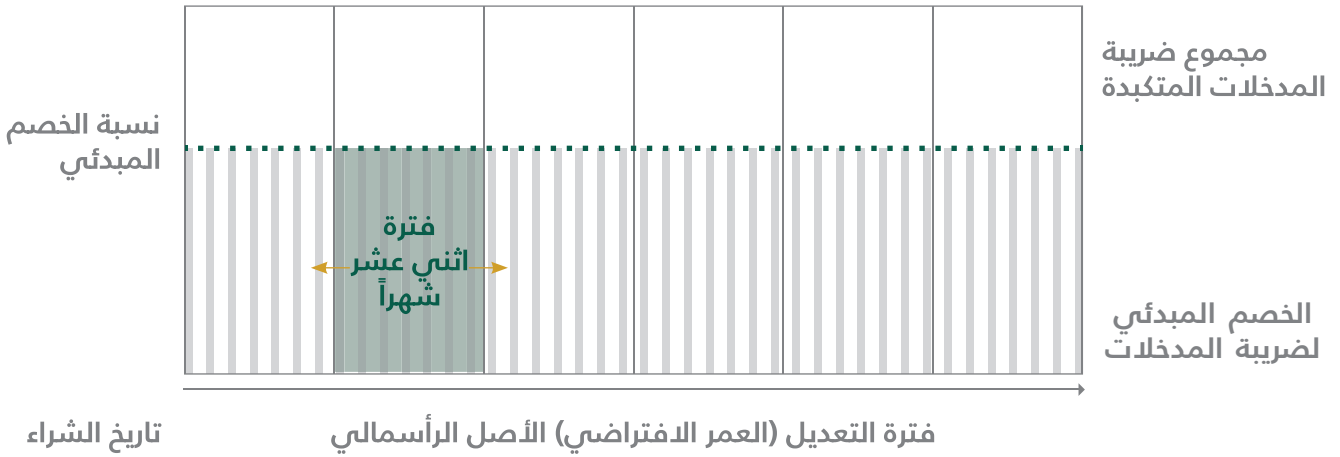
### 6.3. تعديل قيمة ضريبة المدخلات المخصصة

يعتمد الخصم المبدئي على الاستخدام المقصود للأصل (نسبة الخصم المبدئي) في الوقت الذي يقوم فيه الشخص الخاضع للضريبة باقتناء الأصل الرأسمالي.<sup>(43)</sup> خلال فترة التعديل، وعند الضرورة، يجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل مبلغ الخصم بناءً على الاستخدام الفعلي.

يوضح الرسم البياني أدناه الأصل الرأسمالي مع فترة تعديل مدتها ست سنوات. يعتمد الخصم المبدئي لضريبة المدخلات عند الشراء على تطبيق نسبة الخصم المبدئي على إجمالي ضريبة المدخلات المتكبدة عند شراء (أو تحسين) الأصل الرأسمالي. سيتم مراقبة الاستخدام الفعلي خلال ست فترات منفصلة مدة كل منها اثني عشر شهراً (يوضح الرسم البياني المنفصل حساب التسوية لفترة واحدة).

(42) المادة 52 (3)، اللائحة التنفيذية

(43) المادة 52(3)، اللائحة التنفيذية



### 6.3.1. ضريبة المدخلات المتوقع خضوعها للتعديل

يجب احتساب مبلغ ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تخضع للتعديل على أساس الكسر الآتي:<sup>(44)</sup>

الخصم المبدئي لضريبة المدخلات

فترة التعديل

حيث أنه:

- تمّ احتساب الخصم المبدئي لضريبة المدخلات على أساس الاستخدام المقصود من قبل الشخص الخاضع للضريبة للأصل في تاريخ الشراء (نسبة الخصم المبدئي) مضروبة في إجمالي ضريبة المدخلات المتكبدة فيما يتعلق بالأصل الرأسمالي، و
- تمّ احتساب فترة التعديل على أساس القواعد ذات الصلة التي تمت مناقشتها في البند 6.2 من هذا الدليل الإرشادي.

### 6.3.2. احتساب التعديل لكل اثني عشر شهراً

على الشخص الخاضع للضريبة إجراء التعديل على ضريبة المدخلات، في الحالات التي يختلف فيها الاستخدام الأصلي للأصل الرأسمالي في أي سنة عن نسبة الخصم المبدئي، وقد يترتب على إجراء هذا التعديل إما زيادة في ضريبة المدخلات المتاحة خصمها، أو انخفاض في مبلغ الضريبة القابلة للخصم من قبل الشخص الخاضع للضريبة.

على الشخص الخاضع للضريبة إجراء التعديل على ضريبة المدخلات في الإقرار الضريبي عن آخر فترة ضريبية تقع في مدة الاثني عشر شهراً،<sup>(45)</sup> من خلال تعديل ضريبة المبلغ غير شامل الضريبة (في العمود الثاني من الحقل 7) في الإقرار الضريبي.

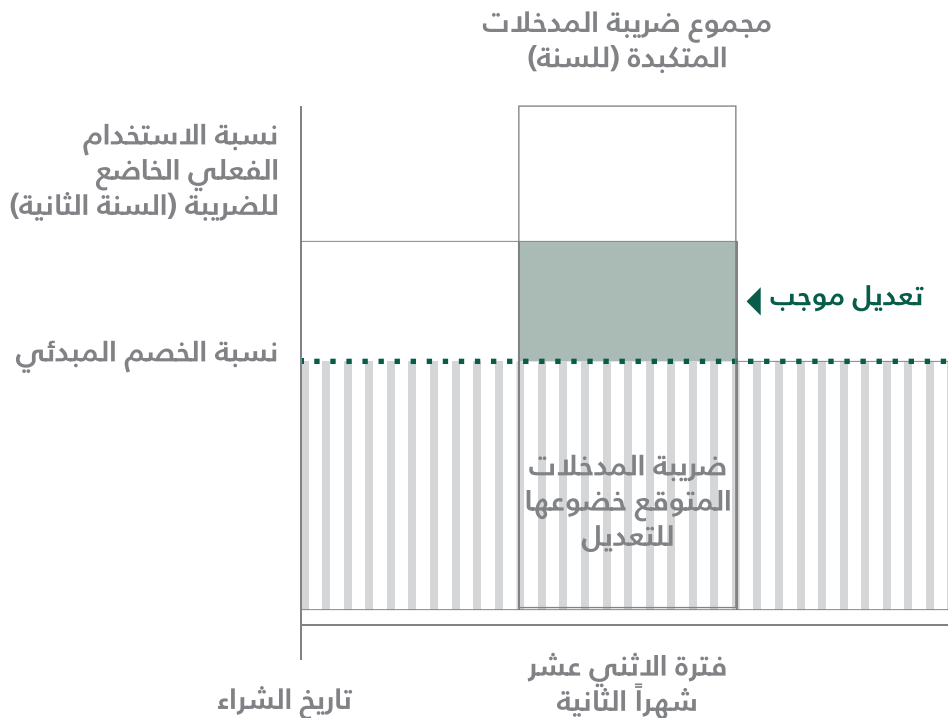
يتم احتساب التعديل من خلال احتساب الخصم الصحيح لفترة الاثني عشر شهراً على أساس الاستخدام الفعلي، ومقارنته بمبلغ ضريبة المدخلات السابق خصمها، وطرح المبلغ المحتمل أن يخضع للتعديل (على النحو الوارد في البند 6.3.1).

(44) المادة 52 (4)، اللائحة التنفيذية

(45) المادة 52 (5)، اللائحة التنفيذية

(مجموع الضريبة المفروضة على شراء الأصل الرأسمالي x نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة)	تصحيح الضريبة القابلة للخصم المرتبطة بفترة الاثني عشر شهراً
فترة التعديل	
الخصم المبدئي لضريبة المدخلات	طرح: مبلغ ضريبة المدخلات الذي من المتوقع أن يخضع للتعديل
فترة التعديل	
المبلغ الموجب = زيادة ضريبة المدخلات القابلة للخصم المبلغ السالب = نقص ضريبة المدخلات القابلة للخصم	تعديل ضريبة المدخلات لفترة اثني عشر شهراً

يوضح الرسم البياني أدناه فترة الاثني عشر شهراً الثانية للأصل الرأسمالي من الرسم البياني السابق. في تلك الفترة، تكون نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة أعلى من نسبة الخصم المبدئي. وسيترتب على ذلك إجراء تعديل إيجابي على ضريبة المدخلات القابلة للخصم خلال فترة الاثني عشر شهراً.



مثال (9): قامت شركة البحر الأحمر للتطوير، وهي شركة مسجلة بضرريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، بشراء مبنى مكتبي في 1 أبريل 2019 م بمبلغ 7,000,000 ريال سعودي بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بقيمة 350,000 ريال سعودي. تقوم الشركة بأنشطة معفاة جزئياً، وقدّرت الاستخدام الخاضع للضريبة بنسبة 45% عند الشراء.

وحيث أن المبنى هو أصل غير منقول، فإن فترة التعديل تكون عشر سنوات، وتبدأ فترة الاثني عشر شهراً الأولى في 1 أبريل 2019 م. سيتم احتساب الخصم المبدئي لضريبة المدخلات عند الشراء في 2019 م بقيمة 157,500 ريال سعودي (350,000 × 45%). وسيتم إدراج ذلك في الإقرار الضريبي للربع المنتهي في 30 يونيو 2019 م.

350,000	ضريبة المدخلات المدفوعة عند شراء المبنى
45%	نسبة الخصم المبدئي
157,500	ضريبة المدخلات المخصومة في وقت الشراء

يتم احتساب ضريبة المدخلات المتعلقة بكل سنة، وضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تخضع للتعديل لكل سنة على النحو التالي:

350,000	ضريبة المدخلات المدفوعة عند شراء المبنى
157,500	ضريبة المدخلات المخصومة في وقت الشراء
10	فترة التعديل
35,000	مجموع ضريبة المدخلات المدفوعة لكل سنة
15,750	ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تخضع للتعديل

استنادًا إلى البيانات الفعلية الخاصة بالتوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة، كانت نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة في الفترات الاثني عشر شهراً الثلاث الأولى كما يلي:

الاستخدام الخاضع للضريبة	فترة الاثني عشر شهر
45%	1 ابريل 2019 - 31 مارس 2020
40%	1 ابريل 2020 - 31 مارس 2021
58%	1 ابريل 2021 - 31 مارس 2022

خلال فترة الاثني عشر شهراً الأولى، لم يتغير الاستخدام الفعلي للضريبة (45%) عن نسبة الخصم المبدئي. لذلك، لا يلزم إجراء أي تعديل في الربع المنتهي في 31 مارس 2020م.

خلال فترة الاثني عشر شهراً الثانية، انخفضت نسبة الاستخدام الفعلي للضريبة عن نسبة الخصم المبدئي. يتم احتساب النقص في ضريبة المدخلات بقيمة 1,750 ريال سعودي. يتم إجراء هذا التعديل في الربع المنتهي في 31 مارس 2021م.

35,000	مجموع ضريبة المدخلات المدفوعة (لكل سنة)
40%	نسبة الاستخدام الفعلي للضريبة في الاثني عشر شهراً حتى 31 مارس 2021
14,000	ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تكون قابلة للخصم خلال الاثني عشر شهراً حتى 31 مارس 2021
15,750	ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تخضع للتعديل
1,750	التعديل- نقص الضريبة القابلة للخصم في الربع المنتهي في 31 مارس 2021

خلال فترة الاثني عشر شهراً الثالثة، زادت نسبة الاستخدام الفعلي للضريبة لتتجاوز نسبة الخصم المبدئي. يتم احتساب الزيادة في ضريبة المدخلات بقيمة 4,550 ريال سعودي. يتم إجراء هذا التعديل في الربع المنتهي في 31 مارس 2022م.



35,000	مجموع ضريبة المدخلات المدفوعة (لكل سنة)
58%	نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة في الاثنى عشر شهراً حتى 31 مارس 2022 .
20,300	ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تكون قابلة للخصم خلال الاثنى عشر شهراً حتى 31 مارس 2022
15,750	ضريبة المدخلات التي من المتوقع أن تخضع للتعديل
4,550	التعديل- زيادة الضريبة القابلة للخصم في الربع المنتهي في 31 مارس 2022

يجب على شركة البحر الأحمر للتطوير الاستمرار في مراقبة نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة، وإجراء التعديلات اللازمة، لجميع فترات الإثني عشر شهراً المتبقية وحتى نهاية فترة التعديل الخاصة بالأصل الرأسمالي

#### 6.4. الأصول الرأسمالية التي لم يتغير استخدامها خلال فترة اثني عشر شهراً

في الحالات التي تكون فيها نسبة الاستخدام الفعلي الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي هي نفسها نسبة الخصم المبدئي، فلا يتوجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المدخلات خلال فترة الاثنى عشر شهراً.<sup>(46)</sup>

يجب على الشخص الخاضع للضريبة الاحتفاظ بسجل لمقارنة الاستخدام خلال فترة الاثنى عشر شهراً ضمن سجلاته وملفاته، كما يجب عليه الاستمرار في مراجعة الاستخدام الفعلي في نهاية كل فترة اثني عشر شهراً و حتى نهاية فترة التعديل.

مثال (10): قامت شركة سيزونز للسفريات، وهي شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية، بشراء أجهزة كمبيوتر جديدة لاستخدامها بالكامل في أنشطتها الخاضعة للضريبة في فبراير 2020م في تاريخ الشراء، تكون الشركة مؤهلة لخصم ضريبة المدخلات المدفوعة بالكامل.

في نهاية العام الأول، قامت الشركة بمراجعة الاستخدام الفعلي لأجهزة الكمبيوتر وتأكدت أنه لا يوجد أي تغيير في الاستخدام الأصلي - حيث أنه يتم استخدام أجهزة الكمبيوتر في استخدامات خاضعة للضريبة بالكامل (100%). لذلك، لا يلزم إجراء أي تعديل لهذه الفترة.

#### 6.5. التعديل الدائم: بيع الأصل

إذا تم بيع الأصل الرأسمالي أثناء فترة التعديل، فيجب إجراء تعديل دائم ليعكس التغيير الدائم في الاستخدام.

«في الحالات التي يطرأ فيها تغيير دائم على استخدام الأصل الرأسمالي بسبب بيع الشخص الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل خصم ضريبة المدخلات لباقي فترة التعديل عن ذلك الأصل الرأسمالي في الفترة الضريبية التي تم فيها البيع».<sup>(47)</sup>

يتم تطبيق التعديل الدائم على جميع فترات الاثنى عشر شهراً المتبقية والتي تشكل فترة التعديل (الفترة المتبقية من العمر الافتراضي للأصل) لهذا الأصل. مع افتراض أن البيع هو بيع خاضع للضريبة، فيجب أن يقوم الشخص الخاضع للضريبة بالتعديل على أساس الاستخدام الدائم الخاضع للضريبة للسنوات المتبقية من فترة التعديل وهي 100%.

الضريبة المدفوعة عن قيمة شراء الأصل الرأسمالي × (نسبة الاستخدام الدائم الخاضع للضريبة مطروحاً منها نسبة الخصم المبدئي) × الفترة المتبقية من العمر الافتراضي

يتم احتساب التعديل الدائم على النحو التالي:

فترة التعديل

(46) المادة 52 (6)، اللائحة التنفيذية

(47) المادة 52 (7)، اللائحة التنفيذية

في الحالات التي يتم فيها بيع الأصل الرأسمالي وتعديل الاستخدام الدائم خلال فترة الاثني عشر شهرًا، فليس هناك حاجة إلى إجراء تعديل منفصل لاستخدام الأصل الرأسمالي حيث لا يوجد أي شرط لإجراء تعديل منفصل لاستخدام تلك الأصول الرأسمالية في ذلك الوقت وحتى إجراء البيع.

مثال (11): في 1 يناير 2021 م، قامت شركة الأفق للإيجار التمويلي بشراء خادم جديد بقيمة 240,000 ريال سعودي بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة البالغة 12,000 ريال سعودي. قامت شركة الأفق باحتساب الاستخدام الخاضع للضريبة للخادم بنسبة 50%، وبالتالي، يتم خصم مبلغ 6,000 ريال سعودي عند الشراء في الفترة الضريبية المنتهية في 31 يناير 2021 م فترة التعديل هي الفترة الأساسية للأصول المنقولة وهي 6 سنوات.

خلال الفترات الاثني عشر الثلاث الأولى (حتى 31 ديسمبر 2023 م)، تقوم شركة الأفق بمراقبة استخدام الأصل وإجراء التعديلات المقابلة في حالة اختلف الاستخدام الخاضع للضريبة عن نسبة 50% المقصود منه عند الشراء.

تم بيع الخادم في 4 مايو 2024 م مقابل مبلغ 150,000 ريال سعودي بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. تم استخدام الأصل الرأسمالي لتوريد خاضع للضريبة ولم يعد يشكل جزءاً من أصول شركة الأفق. لذلك، يجب إجراء تعديل دائم في الفترة الضريبية المنتهية في 31 مايو 2024 م ليعكس التغيير الدائم للاستخدام الخاضع للضريبة للفترة المتبقية من العمر الافتراضي للأصل. يتم احتساب السنة التي تم فيها بيع الأصل الرأسمالي كسنة كاملة من فترة العمر الافتراضي المتبقية.

و يتم احتساب التعديل على النحو التالي:

ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على قيمة شراء الأصل الرأسمالي	12,000 ريال سعودي
الاستخدام الدائم الخاضع للضريبة مطروحاً منه نسبة الخصم المبدئي	100% (بيع خاضع للضريبة) - 50% = 50%
السنوات المتبقية من العمر الافتراضي	3 سنوات
فترة التعديل	6 سنوات
التعديل	$(3,000 = 6 / (3 \times 50\% \times 12,000))$ ريال سعودي

تجدر الإشارة إلى الشركة لم تعد تمتلك الأصل عند الانتهاء من فترة الاثني عشر شهرًا (المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م). لذلك، يتم تجاهل أي استخدام خلال 2024 م قبل البيع. وحيث أنه تم إجراء التعديل الدائم، فلا يلزم إجراء أي تعديل آخر على ضريبة المدخلات للربع المنتهي في 31 ديسمبر 2024 م.

لا يلزم إجراء أي تعديل على ضريبة المدخلات التي يتم خصمها للفترة المتبقية من فترة التسوية إذا تم تلف أو سرقة الأصول الرأسمالية أو قبل إنتهاء عمرها الافتراضي.<sup>(48)</sup>

## 6.6. الأصل الذي لم يعد يستخدم لأغراض خاضعة للضريبة

في حال لم يعد يستخدم الأصل الرأسمالي بشكل دائم خلال فترة التعديل للأنشطة الاقتصادية الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة، فإنه لا يلزم إجراء أي تعديل إضافي على ضريبة المدخلات القابلة للخصم لفترات الاثني عشر شهرًا المتبقية المتعلقة بهذا الأصل.

ومع ذلك، يُعامل الشخص الخاضع للضريبة على أنه تصرف في أحد أصوله لغير غايات النشاط الاقتصادي، وبالتالي يعتبر أنه يقوم بتوريد مفترض.<sup>(49)</sup> ويجب عليه الاقرار عن كلاً من التوريد المفترض وضريبة المخرجات المعنية في الفترة التي يتوقف فيها استخدام الأصل. يتم احتساب قيمة هذا التوريد المفترض باستخدام المعادلة الآتية:<sup>(50)</sup>

$$\begin{aligned} & \text{(قيمة شراء أصل رأس مالي} \times \text{نسبة} \\ & \text{الخصم المبدئي لضريبة المدخلات} \times \\ & \text{العمر الافتراضي المتبقي} \end{aligned}$$

فترة التعديل

حيث أنه:

- تم تحديد قيمة شراء الأصل الرأسمالي وفقاً للبند 4.2 من هذا الدليل،
- كانت نسبة الخصم المبدئي هي نسبة الخصم المحددة وفقاً للاستعمال المقصود للأصل في وقت الشراء،
- كان العمر الافتراضي المتبقي هو فترة التعديل مطروحاً منها السنوات أو الجزء من السنة التي استخدم خلالها الشخص الخاضع للضريبة الأصل الرأسمالي،
- تم تحديد فترة التعديل وفقاً للبند 6.2 من هذا الدليل.

### 6.6.1. الحالات التي لا ينشئ فيها التوريد المفترض

لا ينشأ التوريد المفترض في الحالات التي لا يتم فيها خصم ضريبة المدخلات عند شراء أو استيراد الأصل الرأسمالي.

إذا لم يتم استخدام الأصل الرأسمالي فعلياً (لأغراض اقتصادية أو خاصة) خلال أي فترة معينة، ولكنه بقي متاحاً للاستخدام في الأنشطة الاقتصادية للشخص الخاضع للضريبة، فلا يعتبر أنه يقوم بتوريد مفترض.

كما أنه لا يعتبر الشخص الخاضع للضريبة أنه يقوم بتوريد مفترض إذا قام ببيع الأصل الرأسمالي بمقابل (حيث أنه يعتبر توريد خاضع للضريبة). وكذلك إذا تمت سرقة الأصل الرأسمالي أو كان من الواجب إتلافه.

لا يتم اعتبار وجود توريد مفترض إذا تمت سرقة الأصل الرأسمالي أو كان من الضروري إتلافه نتيجة للأنشطة الاقتصادية للشخص الخاضع للضريبة.

(49) المادة (18)1(أ)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة  
(50) المادة 52(8)، اللائحة التنفيذية

## 7. خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية المملوكة عند التسجيل لضريبة القيمة المضافة

وفق شروط محددة، يحق للأشخاص الخاضعين للضريبة خصم ضريبة المدخلات المتكبدة فيما يتعلق بسلع معينة أو خدمات تم الحصول عليها قبل تاريخ سريان تسجيل الشخص لأغراض ضريبة القيمة المضافة. سيكون ذلك مناسباً في الواقع بالنسبة للشركات التي قامت بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة بعد تاريخ 1 يناير 2018 م، ولكنها تكبدت ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بالسلع والخدمات (بما في ذلك الأصول الرأسمالية) قبل تاريخ تسجيلها. يوضح هذا البند تفصيلاً القواعد المتعلقة بالأصول الرأسمالية التي استحوذ عليها الشخص الخاضع للضريبة في تاريخ التسجيل.

### 7.1. الأصول الرأسمالية المادية (السلع)

إذا تكبد الشخص ضريبة القيمة المضافة على شراء أو استيراد أصل رأسمالي مادي، فإنه يحق لهذا الشخص خصم ضريبة المدخلات في تاريخ سريان تسجيله لضريبة القيمة المضافة، وفقاً للمعايير الآتية:

- أن يكون الشخص قد تكبد ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية على توريد الأصل الرأسمالي المادي إليه، أو تكبد ضريبة القيمة المضافة عند استيراد الأصل الرأسمالي إلى المملكة.
- أن يتم استخدام الأصل الرأسمالي في سياق ممارسة نشاط اقتصادي يتضمن القيام بتوريدات خاضعة للضريبة<sup>(51)</sup> (وفقاً للأحكام العامة لخصم ضريبة المدخلات المحددة في القسم 5 من هذا الدليل). إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على الأصل الرأسمالي لا يمكن اسنادها كلياً لاستخدام خاضع للضريبة، فستكون هناك حاجة إلى تقسيم ضريبة المدخلات.
- لم يتم توريد الأصل الرأسمالي فيما بعد من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو تم استخدامه بالكامل من قبل الشخص الخاضع للضريبة قبل تاريخ التسجيل.
- للأصل الرأسمالي قيمة دفترية موجبة في تاريخ التسجيل.
- لا يُمنع خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصل الرأسمالي كأحد أنواع النفقات المقيمة.<sup>(52)</sup>

### 7.2. الأصول الرأسمالية غير المادية (الخدمات)

إذا تكبد الشخص ضريبة القيمة المضافة على شراء أو استيراد أصل رأسمالي غير مادي، فإنه يحق لهذا الشخص خصم ضريبة المدخلات في تاريخ سريان تسجيله لضريبة القيمة المضافة، وفقاً للمعايير التالية:

- أن يكون الشخص قد تكبد ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية على توريد الأصل الرأسمالي غير المادي إليه.
- أن يتم استخدام الأصل الرأسمالي في سياق ممارسة نشاط اقتصادي يتضمن القيام بتوريدات خاضعة للضريبة (على النحو المحدد في البند 7.1 أعلاه والمتعلق بالأصول الرأسمالية المادية).
- لم يتم توريد الأصل الرأسمالي فيما بعد من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو تم استخدامه بالكامل من قبل الشخص الخاضع للضريبة قبل تاريخ التسجيل.
- تم توريد الأصل الرأسمالي إلى الشخص خلال فترة الستة أشهر التي تسبق تاريخ سريان التسجيل.
- لا يُمنع خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصل الرأسمالي كأحد أنواع النفقات المقيمة.

(51) المادة 49 (1)، اللائحة التنفيذية

(52) المادة 50، اللائحة التنفيذية

## 7.3. احتساب الخصم

يتم إجراء الخصم في الإقرار الضريبي المقدم فيما يتعلق بالفترة الضريبية الأولى للشخص الخاضع للضريبة، والتي يقع فيها تاريخ سريان التسجيل. يتم إدراج ضريبة القيمة المضافة التي تم تكبيدها في الأصل على شراء محلي في الخانة (7) في الإقرار الضريبي، كما يتم إدراج ضريبة القيمة المضافة التي تم تكبيدها في الأصل على الاستيراد في الخانة (8) في الإقرار الضريبي.

يُحدد الحد الأقصى لمبلغ الخصم المتعلق بالأصل الرأسمالي المملوك عند التسجيل تماشياً مع القيمة الدفترية الصافية للأصل الرأسمالي.

“في الحالات التي يتم فيها الاحتفاظ بأصول رأسمالية في تاريخ التسجيل، يتم حساب الحد الأقصى لضريبة المدخلات القابلة للخصم المسموح به بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة وفقاً للقيمة الدفترية الصافية بتاريخ التسجيل والتي تحدد وفقاً للمعالجات المحاسبية للشخص الخاضع للضريبة، مع الأخذ في الاعتبار قيمة التوريد»<sup>(53)</sup>

يتم احتساب القيمة الدفترية الصافية للأصل الرأسمالي على النحو التالي:

**القيمة الدفترية الصافية = (قيمة شراء الأصل) - (مجموع الاهلاك للأصل)**

يتم احتساب مجمع الاهلاك المتراكم وفقاً للممارسات المحاسبية المقبولة في المملكة العربية السعودية. لا يتعين على الشخص الخاضع للضريبة بصفة عامة الاحتفاظ بسجل عن القيمة الدفترية الصافية للأصل الرأسمالي لأغراض ضريبة القيمة المضافة - بل يستخدم هذا فقط في الحالات التي تكون فيها الأصول الرأسمالية مملوكة في وقت التسجيل.

مثال (12): قامت شركة ريال ساندس، وهي شركة سعودية، بشراء مبني إضافي لاجراء توسعة لعقارها في مدينة الخبر مقابل 105,000 ريال سعودي في يناير 2019 م (شامل ضريبة القيمة المضافة). بموجب الممارسات المحاسبية، تقوم ريال ساندس بتطبيق الإستهلاك على التوسعة على أساس القسط الثابت بقيمة 10,500 ريال سعودي في السنة. أرادت ريال ساندس احتساب القيمة الدفترية الصافية للعقار عند تسجيلها لضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2022م.

تبلغ القيمة الدفترية الصافية 73,500 ريال سعودي: يتم احتسابها على أساس سعر الشراء (105,000) مطروحاً منه: - 10,500 (الإستهلاك للسنة الأولى) - 10,500 (الإستهلاك للسنة الثانية) - 10,500 (الإستهلاك للسنة الثالثة). القيمة الدفترية الصافية في تاريخ التسجيل هي 73,500 ريال سعودي. يتم احتساب كسر ضريبة القيمة المضافة ذات الصلة (105/5) × 73,500 ريال سعودي - وبالبالغة 3,500 ريال سعودي. ويمثل ذلك الحد الأقصى لخصم ضريبة المدخلات المتاحة لشركة ريال ساندس فيما يتعلق بالأصل الرأسمالي (كبنء تم شراؤه قبل التسجيل لضريبة القيمة المضافة).

تستوفي شركة ريال ساندس المعايير الأخرى المتعلقة بخصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية المادية المملوكة في تاريخ التسجيل. ويجب على الشركة إدراج مبلغ الخصم 3,500 ريال سعودي في الخانة 7 من إقرارها الضريبي الأول (للمربع المنتهي في 31 مارس 2022 م).

## 8. الالتزامات الضريبية

على كل شخص خاضع للضريبة تقييم التزامه الضريبي والامتثال للشروط والالتزامات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم يكن الشخص متأكدًا من التزاماته فيجب عليه التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa) أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنه طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. وفيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية المنصوص عليها في النظام واللائحة.

### 8.1. إصدار الفواتير

يجب على المورد إصدار فاتورة ضريبية لكلوريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي أو في حال كانت التوريدات لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة.<sup>(54)</sup> وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري (مثل إيصال تذكرة) شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية والفاتورة المبسطة الواردة باللائحة التنفيذية للنظام.<sup>(55)</sup>

يتوجب الاحتفاظ بالفواتير الضريبية المتعلقة بالتوريدات المفترضة (على سبيل المثال، توريد سلع أو خدمات دون مقابل) بها في سجلات الأعمال، ولا يلتزم المورد بتقديمها إلى العميل.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول متطلبات الفاتورة الضريبية في دليل ضريبة القيمة المضافة أو من خلال [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa).

### 8.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية (كما يلزم الحال). ويعتبر الإقرار الضريبي بمثابة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الاعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفع صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

سيتم طرح مزيد من التفاصيل حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

إذا نشأ عن الإقرار الضريبي استحقاق ضريبة واجبة الرد إلى الشخص الخاضع للضريبة أو إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة رصيد دائن لأي سبب كان، فيجوز للشخص الخاضع للضريبة المطالبة باسترداد هذا المبلغ بعد تقديم الإقرار الضريبي أو في أي وقت لاحق خلال الخمس سنوات التالية من خلال تقديم طلب استرداد إلى

(54) لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للفواتير الضريبية والمادة 50، اللائحة التنفيذية (55) المادة 53، اللائحة التنفيذية

الهيئة. وستقوم الهيئة بمراجعة تلك الطلبات وسداد المبلغ المستحق عن طلبات الاسترداد المقبولة مباشرة للشخص الخاضع للضريبة.<sup>(56)</sup>

### 8.3. حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يلي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية.
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- الكشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية أو إلكترونيًا، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام. ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات، ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية الغير منقولة.<sup>(57)</sup>

### 8.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مقر عمله الرئيسي وجميع فروعها بحيث تكون ظاهرة للعامة.

في حالة مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

### 8.5. تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. وفي حال كان الخطأ من الأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي يزيد صافي قيمته عن 5,000 ريال سعودي، فيجب على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يومًا من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة وتعديل الإقرار السابق. أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5000 ريال سعودي فإنه يمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.<sup>(58)</sup>

ولمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع على الموقع الإلكتروني [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa).

(56) المادة 69، اللائحة التنفيذية  
(57) المادة 66 والمادة 52، اللائحة التنفيذية  
(58) المادة 63، اللائحة التنفيذية



## 9. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها بالنظام واللائحة التنفيذية.<sup>(59)</sup>

وصف المخالفة	الغرامة
<b>تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من</b> سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
<b>نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة</b>	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
<b>عدم التسجيل</b> في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
<b>تقديم إقراراً ضريبياً خاطئاً</b> ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة
<b>عدم تقديم الإقرار الضريبي</b> في الوقت المحدد	25%-5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
<b>عدم دفع الضريبة</b> في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه
<b>تحصيل الضريبة دون التسجيل</b>	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
<b>عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر</b> وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
<b>إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم</b>	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
<b>مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة</b>	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي

في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

## 10. طلب إصدار قرار تفسيري

في حال عدم التأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب على كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها.

ويمكن أن يكون القرار التفسيري بإحدى الحالتين التاليتين:

- **عام:** حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أي بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة.
- **خاص:** لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري.

ولا يعتبر القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزماً لها أو ملزماً لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال. ولا تعد الهيئة ملزمة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية، حيث أنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الطلبات التي سيكون لها الأولوية استناداً إلى بعض العناصر منها:

- مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في الطلب.
- المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند إصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما.

ما إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يناقش هذا الطلب.

## 11. الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: [vat.gov.sa](http://vat.gov.sa) أو التواصل معنا على الرقم التالي 19993.

## 12. الأسئلة الشائعة

**1) هل تتم معاملة خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية بنفس معاملة ضريبة المدخلات على السلع الأخرى التي تقوم الشركة بشرائها؟**

نعم، يتم خصم ضريبة المدخلات المتكبدة على الأصول الرأسمالية في حال استخدامها في النشاط الخاضع للضريبة وذلك بنفس الطريقة التي تتم للسلع الأخرى. ويتوجب مراقبة الاستخدام الخاضع للضريبة لهذه الأصول طوال عمرها الانتاجي.

**2) في أي الحالات يمكن للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات المتكبدة على شراء الأصول الرأسمالية؟**  
يمكن للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات على الأصول الرأسمالية عند شرائها، في حال كان ينوي استخدامها لأغراض نشاطه الاقتصادي بهدف القيام بتوريدات خاضعة للضريبة (على سبيل المثال: توريدات خاضعة للضريبة لسلع أو خدمات). يتوجب على الشخص الذي يقوم بخصم ضريبة المدخلات مقدماً، أن يقوم بمراقبة استخدام الأصل الرأسمالي خلال عمره الانتاجي وأن يقوم بالتعديل اللازم في حال تغيير الاستخدام.

**3) قمنا باستيراد آلة جديدة ليتم استخدامها في سياق نشاطنا الاقتصادي على المدى الطويل، هل يتوجب علينا فرض ضريبة قيمة مضافة عند بيع هذه الآلة في المملكة؟**

نعم، يتوجب فرض ضريبة قيمة مضافة على المخرجات عند القيام ببيع هذه الآلة بناءً على المقابل المستلم وبالنسبة المناسبة.

**4) قام مصنع بشراء معدات للاستخدام الخاضع للضريبة وخصم ضريبة المدخلات عند الشراء بشكل كامل. تم استخدام المعدات بنسبة 60% في الاستخدام الخاضع للضريبة، والمتبقي 40% لم يتم استخدام المعدات فيها نظراً لانخفاض الطلب. هل يتوجب تعديل ضريبة المدخلات المخصومة؟**

لا، يتوجب التعديل خلال فترة الاثني عشر شهراً التي يتم فيها تغيير الاستخدام الخاضع للضريبة الأصلي (كنسبة من الاستخدام الكامل) عن الاستخدام المقصود عند الشراء (نسبة الخصم المبدئي).

**5) لأية فترة يجب الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالأصول الرأسمالية؟**

يجب الاحتفاظ بالفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة لمدة 11 عاماً، و15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية الغير منقولة.

**6) في حال قامت شركة بالتوقف عن استخدام الأصل الرأسمالي، هل يتوجب عليها القيام بتعديل ضريبة القيمة المضافة؟**

في حال توقف الشخص الخاضع للضريبة عن استخدام الأصل الرأسمالي وقام ببيعه، فإن ذلك يعتبر توريداً خاضعاً للضريبة ويُفرض عليه ضريبة قيمة مضافة.

يجب على الشخص الخاضع للضريبة فرض ضريبة قيمة مضافة على عملية البيع، ويمكنه القيام بتعديل دائم ليعكس الاستخدام الخاضع للضريبة للأصل خلال العمر الانتاجي المتبقي للأصل (في حال كان الخصم المبدئي لضريبة المدخلات بناءً على نسبة خصم أقل من 100%).

في حال قام الشخص الخاضع للضريبة بخصم ضريبة المدخلات على الأصل الرأسمالي ومن ثم قام بالتوقف عن استخدامه في نشاطه الاقتصادي خلال العمر الانتاجي للأصل (على سبيل المثال قام باستخدام الأصل لأغراض شخصية خاصة)، فإن ذلك يعني بأن الشخص الخاضع للضريبة قد قام بتوريد مفترض.



**VAT.GOV.SA**

@SaudiVAT | ☎ 19993